

## ٨ - النقد الأدبي في العصر المملوكي رد على نقد

تفضل الدكتور محمد زكريا عناني بعرض وتحليل كتابي [النقد الأدبي في العصر المملوكي] في مجلة الثقافة العدد ٤٧ أغسطس ١٩٧٧ ، وقد وفي الموضوع حقه ودل بما سجله فيه على طول باعه وسعة اطلاعه .

فإذا أضفنا إلى ذلك عرضه وتحليله لكتاب [مقدمة في صناعة النظم والنثر] تأليف شمس الدين النواجي وتحقيق الدكتور محمد بن عبد الكريم في مجلة الثقافة أيضاً العدد ٤٢ أبريل ١٩٧٧ .

وبحثه عن مؤلفات النواجي في جريدة المدينة التي تصدر في جده . نقول : إذا أضفنا هذه الدراسات الثلاث إلى بعضها خرجنا منها بتصور فحواه : أن الأخ الدكتور عناني متخصص في النقد الأدبي بعامة وفي النقد الأدبي في العصر المملوكي بخاصة وفي النواجي على وجه أخص . والحمد لله فقد وجدت لي زميلاً مبرزاً وإنني لأقدره وأشكره على حفاوته البالغة بكتابي ، وكم أنا سعيد إذ حقق له نبوءتي التي تنبأت بها في مقدمته فقد قلت :

« ومع أن تأدية الشيء إلى غيره أمر زائد على ذاته ، فإن المناقشات التي سيثيرها هذا البحث تعد في فضله وتحسب له » .

وكأنني كنت أنظر بظهور الغيب إلى الدكتور عناني وأنا أقول :

« إن أمثال هذه الأعمال مجال لالتقاء القلوب الكبيرة والعقول ذات العمق » .

وليصدقنى سيادته إذا قلت له : إن علمه قد دلنى عليه وشوقنى إليه ، وأنا لهذا أخطب وده وأرجو لقاءه أو مراسلته .

\* \* \*

والآن مع الدكتور عنانى فى عرضه وتحليله لكتاب النقد الأدبى فى العصر المملوكى خطوة خطوة .

( ١ )

أقر السيد الدكتور على قوله « وربما كان أسوأ ما يصادفه المؤلف أن يرى كتابه وقد خرج إلى النور فلم يلتفت إليه النقاد ولو فى مجال الخصومة واختلاف وجهات النظر » .

وهو يعرض فى كلامه هذا بتقاعس النقاد عن استقبال كثير من الكتب الجادة وتفصيرهم فى النظر إليها واتخاذ موقف منها لها أو عليها ولعل من أسباب ذلك انحسار المد النقدى الذى صحب نهضتنا الأدبية وقت أن كانت قوية .

( ٢ )

يستعرض الدكتور عنانى كتابى ، ويشيد بالجهد الذى بذلته فيه ثم يعقب على ذلك بقوله :

« ولنا عليه مع ذلك بعض ملاحظات ونقاط خلاف نوجزها هنا ولن يكون سعينا تفتيشا عن المآخذ ، بل محاولة لتقديم وجهة نظر أخرى فى بعض الجوانب » .

هذا ما قاله الدكتور عنانى وذلك رأيه .

أما أنا فأرى أن ما قاله سيادته بعد ذلك لا يشتمل على ( نقاط خلاف ) ولا يمثل ( وجهة نظر أخرى ) ، إن هو إلا توجيهات إلى مصادر للبحث لم ألتفت إليها أو لم تسعفنى الظروف بها فى الوقت الذى أعدده فيه وهو الوقت من يونيه ١٩٦٤ إلى سبتمبر ١٩٧٠ ، فإن لم يكن توجيهات إلى مصادر للبحث فهو تكميلات له ولا بأس ، فالكمال لله وحده .

( ٣ )

يقول الدكتور عنانى :

« أراد المؤلف فى تمهيده أن يقدم صورة مركزة عن العصر المملوكى وعن دور المماليك فى تنشيط الحركة العملية والفنية والأدبية ، وإذا به يجيد عن هذه الغاية ويظن أن واجبه هو الدفاع عن العصر المملوكى والمماليك » .

وبعد أن يأتى بفقرات مما قلته يصفنى بأننى نصير العصر المملوكى ، وبأننى لا أرى فى حكاهم وولاته ورجالاته إلا الجانب الزاهى البراق .

\*\*\*

والحق أننى تكلمت فى التمهيد عن العصر المملوكى زماناً ومكاناً وعن حيواته العلمية والفنية والأدبية ، ولم أتكلم لا تفصيلاً ولا اجمالاً عن حيواته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فلا يصح الاحتجاج على بسوء الأحوال فى السياسة والاقتصاد والاجتماع ، ومن أراد أن يثبت هذا السوء المتراكم فليدلل عليه بأدلة استقرائية استقصائية ، لا بحالات فردية ولا بشعر لشاعر شكاء بكاء ، فما أكثر الشعراء الشكائين البكائين فى كل وقت وحين ، ولن يشكو شاعر دهره بمثل ما شكوا ابن الرومى عصره وهو العصر الذهبى للأدب العربى .

وإذا كان الدكتور عنانى قد أعطى صورتين قاتمتين فإنى لا أرفضهما بل أرتضيهما لكن أضعهما بإزاء الصور المشرقة ، وقد اشتمل التمهيد على كثير منها ، والدكتور عنانى رجل طيب ، فهو لا يلبث حتى ينصفنى من نفسه بقوله : « وللمؤلف شىء من العذر ، فقد نعت العصر المملوكى بأقذع النعوت ، ووصف بالدكونة والعقم والرداءة معاً » .

نعم يا دكتور عنانى . هذا ما كان بل ما هو كائن الآن ، فالثقفون - فى جملتهم - يظلمون العصر المملوكى ، إنهم يستعيرون النهار فى قصة شهر زاد للتتار فى سقوط بغداد : يؤرخون للحركات العلمية والأدبية والفنية ويقصون قصة الحضارة الإنسانية فيتحركون بها بين طرفين من القوة والضعف ، حتى إذا أتوا إلى سنة ٦٥٦هـ قالوا : وأدرك شهر زاد الصباح فسكنت عن الكلام المباح .

وليس الأمر كذلك ولا قريباً من ذلك كما رأينا فى ناحية دقيقة يلتقى عندها العلم والفن ويمتزج فيها الإدراك بالذوق وهى ناحية النقد الأدبى فى العصر المملوكى.

( ٤ )

تقليد الخليفة العباسى للظاهر ببيروت مقاليد الأمور فى مصر والشام وفى البلاد الإسلامية كافة ، تقليد حقيقى وشرعى ، ولا يقدر فيه أن الخليفة كان مجرداً من السلطة ، فحسبه نفوذه الدينى وسلطانه الروحى ، ولقد كان ذلك موجوداً فى بغداد نفسها منذ عهد البويهيين بها ، وقصص سحل الخلفاء العباسيين وسمل عيونهم وتجريدهم من ممتلكاتهم بل من ملابسهم فى عهدهم ، قصص تقلق الضمير وتجافى الإنسانية ، ومع هذا لم يستغن البويهيون عن خليفة - أى خليفة - يرمزون به إلى الخلافة التى يمثلونها ويستمدون شرعية حكمهم منها.

( ٥ )

قال الدكتور عنانى « تناول المؤلف فى الفصل الأول ستة وعشرين ناقداً ، وقد تمنينا لو أنه قصر البحث على تناول النقاد فى المشرق فحسب ، ومن خلال مصر والشام والعراق أى من خلال البيئات التى عايشت بالفعل عصور الحكم المملوكى » .

وأرد على ذلك بما ختمت به الفقرة الأولى من التمهيد . قلت :

« هذه هي دولة المماليك بمصرها وشامها وحجازها ويمنها وعراقها  
وسائر أطرافها البرية والبحرية ، رسمت حدودها وأوضحت معالمها  
حتى إذا اهتديت فيها إلى نقد لقفته ووقفت عنده على اعتبار أنه ابن  
العصر المملوكي وتاج بيئته الواسعة.

أقول هذا على سبيل الاحتياط فقط، وإلا فأنا أعلم أن البيئة العلمية  
في الدولة المملوكية إنما هي الشامية والمصرية ، لأنها كانت منبع العلم  
والأدب ومهبط العلماء والأدباء الوافدين إليها والمقبلين عليها من البلاد  
الإسلامية شرقاً وغرباً هرباً بعلمهم وأدبهم من التتار والفرنجة ،  
واستقراراً مباركاً طيباً في هذه البلاد الخصبة .»

\* \* \*

وأنا لم أعرض لأحد من النقاد المغاربة إلا لحازم وابن خلدون ،  
ولا اعتراض على ابن خلدون ، فهو قد أقام بمصر من سنة ٧٧٤ إلى  
سنة ٨٠٨ هـ وهي الفترة الأخيرة من عمره ، وفي أثنائها تقلد منصبى  
التدريس وقاضى قضاة المالكية ، وقصة لقائه بتييمور لنك فى دمشق  
سنة ٨٠٣ هـ مشهورة ، وقد مات فى القاهرة ودفن بها .

أما حازم فإننى كنت بالنسبة له على الأعراف بين أن أذكره  
وألا أذكره ، ولما لم يكن قد سبقنى أحد إلى دراسته درستة ، وتبرير  
وضعه فى نقاد العصر المملوكى أنه مملوكى العصر ، وتبرير تركه أنه  
مغربى لا مشرقى ، وقد استدركت على نفسى بأن جعلته ضمن نقاد  
المغرب فى كتابى ( النقد الأدبى فى المغرب العربى ص ٢٤٠ - ٢٩٣ ) .

وعن عد شيخ الاسلام ابن تيمية من نقاد العصر المملوكى لأن له فى كتاب الإيمان فصلاً واحداً ، ولا يكفى فصل واحد فيما يظن الدكتور عنانى لكى نعد ابن تيمية ناقدًا أدبيًا ، وقد كان بوسعى أن أحلل رأى ابن تيمية عند الكلام عن الحقيقة والمجاز دون أن أعده من بين نقاد العصر .

فإننى هذه المرة لا أقر الدكتور عنانى فى أن أمتاح ابن تيمية وأقف لفترة طويلة عند فصل فى كتابه ثم أهمله بالأعده من نقاد العصر المملوكى .

إن هذا غير منطقي بالمرّة ، وفيه ظلم للرجل أى ظلم ، وإهدار لمصدر من مصادر النقد الأدبى فى العصر المملوكى ، ولأتحاشى هذا كله عرضت له ولكتابته ولذلك الفصل من كتابه فى ورقة غير كاملة من كتابى المشتمل على ٥٣٧ صفحة .

ولم أكن غافلاً عن هذا الملحظ وأنا أعالج هذه القضية فى باب الحقيقة والمجاز كما تمنى الدكتور عنانى أن أفعل ، فقد قلت :

« وتتردد الكلمات فى لغة الأدب بين الحقيقة والمجاز ، ما كان منها مفيداً لما وضع له فى الأصل فهو الحقيقة ، وما كان مفيداً غير ما وضع له فهو المجاز ، هذا ما استقر عليه رأى العلماء ، ولكن ابن تيمية ينفى المجاز عن الكلام بما فى ذلك القرآن ، ففى كتاب الإيمان فصل ومطلبان على التوالى ، بيانهما كالآتى :

فصل فى أن دلالة الإيمان على الأعمال حقيقة لا مجاز .

مطلب تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز اصطلاح حادث بعد القرون الثلاثة .

مطلب إبطال المجاز .

ونحن لا نقر ابن تيمية على رأيه ولو أننا أثبتناه له وجعلناه به أحد نقاد العصر المملوكي وإنما فعلنا ذلك لنثبت أن العصر المملوكي شهد من أصالة الفكر ومن حرية الرأي ما شجع على أن تطرح على بساط البحث حقيقة مسلم بها وهي وجود المجاز ، وعلى أن تكون هذه الحقيقة موضع شك بل موضع إنكار بات .

فلنسجل للعصر المملوكي حيويته ومرونته ، ولنشن على ابن تيمية - ولو لم يصب - باستقلال الفكر وشجاعة الرأي .

والموضوع قبل وبعد من صميم النقد ، لأنه يتعرض بالبحث لقضية أساسية من قضايا الفن ، هي خروج الكلمة في الأسلوب الأدبي عن معناها المعجمي أو عدم خروجها عنه ( النقد المملوكي ص ٣١٣ ، ٣١٤ ) .

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإنني قد تمثلت ابن تيمية وأنا أقرأ هذه الكلمات للصديق الدكتور عبد العزيز الدسوقي رئيس تحرير الثقافة في مقاله الرئيسي بها العدد ٤٢ مارس ١٩٧٧ تحت عنوان ( الجامعة والبحوث الجادة والذوق الثقافي ) قال : « والبحث الآخر عن فلسفة المجاز بين البلاغة العربية والفكر الحديث وهو من تأليف الدكتور لطفي عبد البديع وهو بحث علمي جرىء يحاول فيه المؤلف أن يعيد

صياغة بعض الحقائق التي أصبحت عندنا في حكم المسلمات ، فهو يحاول في فصول الكتاب أن يبطل فكرة المجاز .

ولينظر الدكتور عناني معي كيف أن فصلاً من كتاب الإيمان لابن تيمية قد تطور مع الزمن إلى كتاب قائم بنفسه للأستاذ الدكتور لطفى عبد البديع ؟ ! .

فهل يجوز لي أن أولف في النقد الأدبي المعاصر وأنتفع بكتاب الدكتور لطفى ثم أهمله ؟ ! إنني لو فعلت ذلك لم أكن منصفاً للدكتور لطفى ولا لنفسى بل لم أكن منصفاً لبحثى .

## ( ٦ )

وعن عدم إشارتى بحرف واحد لبعض أعلام النقد فى تلك الفترة ، فلم أذكر ناصر الدين بن شافع بن عساكر ( ٦٤٩ - ٧٣٠ ) ولم أشر مجرد إشارة إلى عبد اللطيف البغدادى المتوفى سنة ٥٦٢٩ هـ .

فإننى أدافع عن نفسى بأن الثانى غير داخل فى عصرى الذى يبدأ بتولى المعز أليك التركمانى حكم مصر سنة ٦٤٨ هـ ١٢٥٠ م .

أما الأول فللباحث الفاضل الحق كل الحق فى مؤاخذتى على تركه ، على أنه - - شكر الله له .. قد خفف من هذه المؤاخذة الجيدة بقوله بعد سرده بعضاً من كتب ابن عساكر :

« ولا يصح الاحتجاج بأن أعماله كلها أو بعضها ضائعة ، فهو - ابن عساكر - فى نهاية المطاف من نقاد عصره المبرزين ، وإذا لم يجد له ذكراً فى دراسة عن النقد فى العصر المملوكى فأين سيدكر ؟ » .

أى والله ، وكم أنا آسف على هذا الفوت، لكن ليصدقنى الدكتور  
عنانى إذا قلت له : انه لم يقع لى مرجعه الذى رجع إليه فى أمر ابن  
عساكر وفوق كل ذى علم عليم ، ولا يضير ستة وعشرين ناقدًا  
ألا يكونوا سبعة وعشرين خصوصًا إذا كانت كتب السابغ والعشرين  
كلها أو بعضها ضائعة.

### ( ٧ )

وعن عدم عرضى بالمرة للآراء النقدية المبتوثة ، فى ثنايا كتب ذات  
وزن مثل ( وفيات الأعيان ) لابن خلكان و ( شعراء الزمان ) لابن  
السباعى و ( طبقات الأدباء ) لياقوت .

فإنتى أرد على ذلك بأن أبا العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن  
أبى بكر بن خلكان قد توفى سنة ٦٨١هـ ، وإذا فلم يدرك من عصرى  
سوى ثلاث وثلاثين سنة ترجم فيها لثلاثة فقط من أدباء العصر  
المملوكى، أقول ( أدباء ) وأعنيها ، فليسوا بنقاد إذا ، وهؤلاء الثلاثة  
هم :

١ - زهير بن محمد بن على المهلب شاعر كاتب ، توفى سنة  
٦٥٦هـ ج ٢ ص ٨٦ ترجمة رقم ٢٣٤ .

٢ - جمال الدين بن مطروح الشاعر وزير الملك الصالح أيوب  
توفى سنة ٦٤٩هـ ج ٥ ص ٤٠٢ ترجمة رقم ٧٨٢ .

٣ - يوسف بن محمد بن إبراهيم أبو الحجاج البياسى الأندلسى ت  
٦٥٣هـ ج ٦ ص ٢٢٦ ترجمة رقم ٨٢٢ . هذا عن ابن خلكان

وكتابه وفيات الأعيان ، لا نجد به ممن عاش في العصر المملوكي سوى  
ثلاثة : واحد عاش فيه سنة واحدة ، والثاني عاش فيه خمس سنوات  
لكنه أندلسي ، وأكثرهم مملوكية وهو الثالث عاش فيه ثمانى سنوات ،  
وثلاثتهم ليسوا نقادًا كما قلنا .

وعن ابن السباعي وكتابه ( شعراء الزمان ) فلا أعرف عنهما شيئًا  
وأسأل : أوصل إلينا كتابه ؟ .

وإذا كان قد وصل إلينا فأين ؟ ومتى ؟ .

أما ياقوت ، فقد توفي سنة ٦٢٦هـ أى قبل حلول العصر المملوكي  
بأثنتين وعشرين سنة .

## ( ٨ )

وعن ( المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ) لابن الأثير ،  
وما أحدثه من رد فعل له أو عليه ، وأننى قد وققت ممن هم عليه عند  
اثنين فقط هما ابن أبي الحديد في كتابه ( الفلك الدائر على المثل السائر )  
والصفدى في كتابه ( نصره الثائر على المثل السائر ) ، ( ولعله كان  
ينبغي أن أشير كذلك لأعمال أخرى لم تذهب إلى مثل وجهة ابن أبي  
الحديد والصفدى » .

فإننى أقول للدكتور عنانى : لم يفتنى ذلك ، والكتب التى ذكرها  
سيادته أربعة لها خامس هو ( نزهة الناظر من المثل السائر ) للأديب  
الطبيب نجم الدين اللبودي المتوفى بدمشق سنة ٦٧٠هـ والكتب

الخمسة مفقودة ، وقد عرضت لذلك كله فى كتابى ( نقد النقد فى التراث العربى ) ص ٢١٨ - ٢٢٠ .

وانظر نصره الثائر ص ٢٥ - ٢٧ وكشف الظنون ج ٢ ص ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

### ( ٩ )

وعن عدم التفاتى لظاهرة المختارات التى صنفها كثير من أدباء العصر المملوكى ، وتتضمن فى الغالب الأعم مقدمات تكشف عن الحس النقدى لصاحب المختارات .

فانى أقول لأخى الدكتور عنانى : اننى انتفعت وأنا أعالج النقد الجملى بما قاله ابن نباتة عن ابن قلاقس ، فلم أهمل المختارات جملة ، وهل نهاية الأرب فى فنون الأدب إلا مختارات من كتب أو لكتب : وأشهد لقد قرأته كله أقصد المطبوع منه وكان ثمانية عشر جزءاً ، وأقرر أننى لم أنتفع به أى انتفاع فى موضوعى ، ولنفرض أنه قد أفلتت منى مطبوعات أو مخطوطات أو شخصيات أو مختارات ، فإن ذلك لا يقصم ولا يصح أن يقصم ظهري ، ولا يحبط ولا يصح أن يحبط عملى ، واستكمالها لا يكون خلافاً فى الرأى ، ولا يمثل وجهة نظر أخرى ، ولا يعزب عن بال أى ناقد ما قلته فى أول صفحة من كتابى ، لقد قلت :

« وليطمئن القارىء إلى أننى قد وجدت نقداً ونقداً ذا بال فى العصر المملوكى ، وهذا النقد هو المادة العلمية لهذا البحث ، بل إن النقد

الأدبي فيه كان من الكثرة والوفرة بحيث إنه بدا لي أن أجعل عنوانه  
( من النقد الأدبي في العصر المملوكي ) وليس النقد الأدبي فيه ،  
إقراراً بعجزى عن الإحاطة به ، ومراعاة للأمانة العلمية .  
وأضغظ وسأظل أضغظ على قولى ( إقراراً بعجزى عن الإحاطة به ،  
ومراعاة للأمانة العلمية ) .

( ١٠ )

وأما أننى أنقل فى صفحة ٩٥ عن كشف الظنون ج ١ ص ٢٣٢  
نقلأ شبه حرفى دون إشارة للمصدر .

فكم أنا آسف بل كمد وأنا أسجل هذه الملاحظة ، لأنها - واسمح  
لى يا دكتور عنانى - ملاحظة ظالمة وغير صائبة .  
ماذا فى صفحة ٩٥ ؟ .

إنها بدء الكلام عن صفى الدين الحلى وقد اعتمدت الدرر لابن  
حجر عمدة فى ترجمته ، ولم أرجع فيه إلى مصطفى عبد الله المشهور  
بهاجى خليفة وبكاتب جلى فى كتابه ( كشف الظنون عن أسامى  
الكتب والفنون ) اللهم إلا أن يكون قد حصل تطابق فى تسمية كتب  
صفى الدين الحلى ، وليس هذا أخذاً ، وليصدقنى الدكتور عنانى إذا  
قلت له :

إننى عولت على مخطوطتى الحلى فى ذكر اسميهما وهما :

١ - الكافية البديعية فى المدائح النبوية .

٢ - النتائج الإلهية في شرح الكافية البديعية والمخطوطتان موجودتان  
بدار الكتب المصرية تحت رقم واحد هو ٢٩٠ بلاغة .

وقد ذكرت أنني اتخذت شيخ الإسلام شهاب الدين أحمد بن حجر  
العسقلاني عمدة لى فى ترجمة الحلى ، وأضيف أنني نقلت عنه العبارة  
الآتية وهى تمثل السطر الثالث فى كلامى عن الحلى . ( وكان الصدر  
شمس الدين عبد اللطيف يعتقد أنه ما نظم الشعر أحد مثله مطلقاً ) .

هذه هى العبارة المقتبسة لا يوجد فى صفحة ٩٥ بعدها مقتبس  
غيرها وهى موثقة بأنها من الدرر ج ٢ ص ٤٧٩ ، فكيف بالله يكون  
مصدرها هو كتاب ( كشف الظنون ) أولاً ، وكيف يرمينى الدكتور  
عناني بأنى أنقل عنه نقلاً شبه حرفى دون إشارة إلى ذكر المصدر  
ثانياً ؟ !

إن كان نقل يا أخى فىكون صاحبه هو صاحب كشف الظنون وقد  
توفى سنة ١٠٦٧ هـ ، أما المنقول عنه فهو كتاب الدرر لابن حجر  
المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ويقتضى قولك « دون إشارة إلى ذكر المصدر »  
معلقاً .

( ١١ )

وعن ظاهرة السهولة فى شعر العصر المملوكى فقد عرضت لها فى  
موضعين :

الموضع الأول فى الفصل الأول وأنا أتكلم عن الحلى ( ٩٧-٩٩ ) .

والموضع الآخر في الفصل الأول وأنا أتكلم عن مذهب السهولة  
( ٢٨٢ - ٢٨٧ ) .

وقد قرأ الدكتور عناني الكلامين فاستقام له ثانيهما ولم يستقم له  
الأول ربما لأنه كان معجلاً وأنا أرجوه أن يعيد قراءته وهو على وجه  
التحديد ورقة وسبعة أسطر ساعتها سيتأكد من أن الحديث لم يقدرني  
إلى غير ما أقصد.

(١٢)

لم يعجزني فك الأقواس التي وضعتها الدكتور عناني حول كلمات  
( الحلبي ) و ( الحموي ) و ( الصفدي ) ذاهباً كما هو واضح إلى أنهم  
لا يمثلون طبيعة الشعب المصري المستمدة من طبيعة أرضه .

وأنا أقول : إن الحموي والصفدي يمثلان الشعب المصري كما يمثله  
ابن نباتة وكما عاشا هنا في القاهرة عاش ابن نباتة هناك في دمشق ،  
لقد كانت القاهرة عاصمة الممالك ، والحموي والصفدي بل الحلبي  
وقتها تشبه المراغي والباقوري والمنفلوطي والدمياطى في الوقت الحاضر ،  
ولم أكن غافلاً عما توميء إليه يا دكتور عناني ، فأنا قد قلت في صدر  
صفحة ٩٩ « وإذا كانت ثقافة الحلبي ثقافة عراقية ، فإن هذا لا يمنع  
من أن يكون قد تأثر بالثقافة المصرية التي كانت أوسع أفقاً من ثقافة  
العراق في ذلك الوقت ، وليس شك في أن ثقافة العراق قد تأثرت  
بها وأفادت منها » .

(١٣)

(توشيح التوشيح) بالحاء فى الأولى وأنها (توشيح بالعين) و (عقود اللآل فى موشحات الأزجال) وأنها (فى الموشحات والأزجال) .  
(و غيضة) فى مكان ( غبطة ) و ( الحجة ) لا ( المحجة ) .

هذه وأمثالها ان لم يمكن تخريجها نعتها أخطاء مطبعية ، وهى من قبيل ( العشب اليهودى ) بدلاً من ( الشعب اليهودى ) وقد جاء ذلك فى تحليل كتاب ( شريعة الحرب عند اليهود ) جنباً إلى جنب مع تحليل ( النقد الأدبى فى العصر المملوكى ) ، وفى تحليل النقد المملوكى من ذلك الشئ الكثير .

أما كتاب ( الصبوح فى مجالس الشراب عند الصباح ) وأن اسمه ( الصبوح ) فقط . أو ( الصبوح والغبوق ) فهذه أمور بسيطة ، وهى تأتى من إضافة القارئء موضوع الكتاب إلى اسمه أو تدخله فى هذا الاسم بالعطف عليه أو بنعته ، ويهتم بها من يحقق هذه الكتب ، أما الدارس لها مع غيرها فقد تعطله أمثال هذه الأمور عن قصده .

(١٤)

وعن « مساواتى الدر وهو الجاحظ بالحصى وهو الإبشيهى مع أن الجاحظ أصالة وقوة باع وغازاة علم وهو رجل جدل ومنطق وملكة فاحصة ناقدة أما الإبشيهى فجامع للنصوص حاشد للغث والسمين ، وكتابه لا ينبىء بحس أدبى أو روح نقدى ، الأول فى ساح الأدب طود شامخ ، والثانى حصة ملقاة فى الطريق ، ولا علاقة بينهما إلا إذا

قلنا : إن الطود لا يعدو أن يكون كوماً من الصخر والحصى .  
أقول : مع تسليمى بكل ذلك إلا أن بينهما وجه شبه هو ما ذكرته  
وأنا أدرس الإبشيهى وها هو ذا بالنص :

الإمام شهاب الدين محمد بن أحمد الإبشيهى بكتابه ( المستطرف  
فى كل فن مستطرف ) كأبى عثمان عمرو بن بحر الجاحظ فى كتابيه  
( البيان والتبين ) و ( الحيوان ) كلاهما يعتمد النصوص المنقولة عن  
الغير رأياً له ، وعلينا نحن الدارسين أن ننظر اتجاه هذه الكوكبة أو تلك  
من النصوص المختارة للموضوع المعروض للبحث فإن اتجاهها - وهو  
الإطار الذى يحوزها - هو ما يمكن أن نضيفه إلى مؤلف الكتاب من  
رأى ( ١٧٩ ، ١٨٠ ) .

وأنا عند قولى .

ومن البدائة البلاغية أن المشبه لا يأخذ كل صفات المشبه به ، هذا  
عند اطلاق التشبيه ، أما وقد حددت فى عبارتى السابقة وجه الشبه  
فأرجو ألا يحملها أحد فوق ما تحتمل.

## (١٥)

ونصل إلى النواجى ، والمآخذ المآخوذة على بسببه أربعة :

الأول - أننى أفردته بفضله عناية لأنه - على حد قول الدكتور  
عنانى - ( بلدياتى ) وهذا حق لكنى لم أقصر مع غيره ، والقارىء  
المحايد ينصفنى .

الثانى - أننى لم أذكر كل كتبه ، وعذرى أننى وقفت عندما عرفت .  
وإذا كنت قد ذكرت سبعة عشر كتاباً من كتبه ، فإننى لم أغلق الباب  
ورائى وها هو ذا الدكتور عنانى قد أوصلها إلى « زهاء الثلاثين » .  
ولا يزال الباب مفتوحاً .

الثالث - ولعله متصل بالثانى - أننى لم أنبه على كل الأماكن التى  
توجد فيها مخطوطات النواجى ، وكان ذلك سهلاً بالرجوع إلى  
بروكلمان مثلاً ، لكننى اكتفيت بأن نصصت على أن الكتاب موجود  
بمصر أو بالخارج وحددت مكان وجوده هنا أو هناك ، أما استقراء  
أماكن وجوده فهذا ما يعمد إليه من يحققه لا من يدرسه ، لقد طلبت  
من ابنى حامد أبو أحمد - وهو نواجى مثلى يدرس فى أسبانيا - أن  
يبحث فيها عن مخطوطات للنواجى بغية تحقيق ما نجده فى أسبانيا  
بعد مراجعته على ما نجده فى مصر ، والله الموفق .

الرابع - وهو الأهم - أننى لم ألتفت إلى أخلاق النواجى .

وأنا - بادىء ذى بدء - لم أعرض لأخلاق النواجى ، وفى مجال  
النقد الأدبى لا تهمنى هذه الأخلاق ، فلا شأن لى بالكتاب الذى  
صنفته بعض الشعراء وسماه ( قبج الأهاجى فى النواجى ) ولا بما جاء  
فى نسخة باريس من ( مراتع الغزلان ) للنواجى !! من أن ابن حجر  
كان يبغض النواجى !! لما اشتمل عليه من الفسوق والوقوع فى أعراض  
العلماء .

أما أن « النواجى تعنت وتحمّل بل زيف النصوص وابتعد عن  
الموضوعية فيما أورده فى المحجة أو بالأحرى فى الحجّة » .

فهذه قضية أخرى أعرض لها إن شاء الله عند تحقيقها .

\* \* \*

وأختم بأن أشكر الدكتور عناني على أن أعطاني هذه الفرصة ، كما أشكره على قوله وهو يعرض للأنشطة الأدبية في العصر المملوكي : « أما النقد الأدبي فلم يعالج إلا على نحو عام ، ولم يدرس دراسة فاحصة من قبل ، وهذا مما يضاعف من أهمية دراسة د. قلقيلة عن النقد في العصر المملوكي » .

وأثبت بهذا الكلام له لأكملة ملتصقاً العذر لنفسى - فيما قصرت فيه - بقول ابن شهيد الأندلسي : «

« إن الواصف إذا وصف شيئاً لم يتقدم إلى صفته ولا سلط الكلام على نعتة ، اكتفى بقليل الإحسان واجتزى بيسير البيان ، لأنه لم يتقدم وصف يقرن بوصفه ولا جرى مساق يضاف إلى مساقه » .

وهذا القول لابن شهيد ليس على إطلاقه ، فأصول البحث ثابتة وهي مطلوبة في جميع الأحوال ، ولقد أصاب ( رينيه لويس ) قلب الحقيقة حين قال : « إن قوانين الفكر واحدة في كل زمان ومكان ، ولن يستطيع الباحث إنتاج شيء ما إلا إذا خلغ على بحثه جزءاً من نفسه » . وأقول : بل كل نفسه، فهذا ما كان والحمد لله.